المجالس المحلية ومهام التنمية

شهاب اسماعيل المولد

□ لقد جاءت المجالس المحلية على ثلاثة منطلقات أساسية، أولها تطبيق مبدأ الديمقراطية في الحكم، وذلك بإتاحة المجال للشعب أن يحكم نفسه بنفسه، ثانيها تطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية، وذلك بغرض استغلال موارد المجتمع لتنمية الإنسان في مختلف المجالات بسهولة ويسر، وثالثها رفع مستوى الوعي لدى المواطنين بأهمية المجالس المحلية كوسيلة للنهوض بالمجتمع وجعلهم مسؤولين مسؤولية مباشرة في إدارة شؤونهم باعتبارهم ولاة أمور أنفسهم وعلى عاتقهم تقع مسؤولية النهوض بالمجتمع أو تخلفه، ولهذا كان من أهم شروط المرشح لعضوية المجالس المحلية أن يكون مقيماً أو صاحب محل ثابت في المركز الذي يرغب ترشيح نفسه فيه، وقد تحمل الإعلام العبء الأكبر في توعية الناس قبل وأثناء الانتخابات.

وعلى هذا الأساس انطلقت الحملات الانتخابية للمرشحين، سواء أكانوا متحزبين أو مستقلين، ولأن قانون السلطة المحلية والانتخابات المحلية كانت هدفاً من أهداف الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) ومطلباً سياسياً لأحزاب المعارضة، فقد تدافع الناس، ذكوراً وإناثاً، من مختلف الشرائح إلى صناديق الاقتراع لاختيار حكامهم من أنفسهم وكلهم أمل وشوق إلى حال أفضل، وخاصة تلك الشريحة التي عايشت تجربة مجالس التطوير التعاوني وما حققته من مشاريع رغم بساطتها ومحدودية صلاحيتها، وكم هو جميل أن تكون قيادات المديريات وحكامها من أبنائها فهم المطلعون على حاجات الناس وتلمس أوضاعهم في جميع الأحوال وفي كل الظروف، فهم لا يحتاجون إلى ترجمان أو وساطات أو تزكيات للحصول على حاجاتهم أو الوصول إلى غاياتهم، على غرار ما كان يحدث عندما كانت قيادات المديريات وحكامها من غير أبنائها، والتي كانت معرفتها للمديريات لا تتجاوز مركز المديرية وضواحيها ولا تتعدى أصحاب النفوذ والتجار والمشائخ، وبالتالي لا يحدث أي تغيير أو بناء إلاّ عن طريقهم، لذلك كانت المعاملات صعبة ومعقدة وفي بعض الأحيان قد يحرم البعض من حقوقهم ولا تلبى مطالبهم أو تقضى حوائجهم من الخدمات لعدم قدرتهم على إقامة علاقات مع المسؤولين داخل المديريات، وخاصة من الأرياف والمناطق النائية، لذلك كانت الانتخابات المحلية مطلباً جماهيرياً رأينا فيه الأمل للخلاص من كل السلبيات والحيلولة دون استئثار هذه المنطقة أو تلك بالمشاريع والخدمات وحرمان الأخرى والوصول إلى التوزيع العادل والشامل لكل جزء ولكل فرد من أبناء المديريات للخدمات والوصول – أيضاً – إلى تنمية دائمة مستديمة للإنسان في كل الأحوال والظروف في أي زمان ومكان، ولكن أقولها ومعي الكثير أصيب البعض بخيبة أمل كبيرة في بعض المجالس أو بعض الأعضاء في المجالس المحلية، ليس من حيث البرامج أو المهام أو الهيكلة التنظيمية، فهناك قانون السلطة المحلية قد نظمها وبينها، بل في الممارسة والتطبيق، وهناك أسباب عديدة منها أن الانتخابات المحلية في هذا المركز أو ذاك قد أفرزت أشخاصاً هزيلين أو مستهترين أو عاجزين بسبب انخداع المواطنين بهم أو قلة وعيهم، أو أنهم، كما أشار فخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، في خطابه أثناء لقائه قيادات محافظة إب وأعضاء المجالس المحلية في مديرياتها وأثناء زيارته له أواخر شهر سبتمبر الماضي عندما قال : إن بعض أعضاء المجالس المحلية لم يستطيعوا أن يميزوا أو يفرقوا بين مجالس التطوير التعاوني والمجالس المحلية، وبذلك ظلوا حبيسي هذه الفكرة، جمع تبرعات ودعم حكومي ومن ثم بناء مشروع هنا أو هناك ونفقات ونثريات، ناسين أو متناسين أو جاهلين لقانون السلطة المحلية، الذي بموجبه أصبحوا الكل في الكل في شتى المجالات، ورغم أن الدولة ممثلة بوزارة الإدارة المحلية تنبهت لمثل هذه المعوقات، فعملت على تنظيم دورات تدريبية وتأهيلية لقيادات وأعضاء المجالس المحلية بغرض الحيلولة دون انتكاسة هذا المجلس أو ذاك، إلاّ أن المتتبع لسير بعض المجالس المحلية، وخاصة بعد قرار التمديد لفترة بقائهم مصرين على أن يعطوا المواطنين انطباعاً سيئاً عن المجالس المحلية، والذي كان من المفترض أن يغيروا في نهاية العامين الماضيين، وخاصة بعد أن أسأوا إلى هذه التجربة، وذلك عندما ظهر البعض منهم كناطق رسمي باسم حارته أو قريته، وأيضاً عندما ظهر البعض بأنهم منتفعون عندما خلطوا بين مهامهم من مشرفين على تنفيذ المشاريع إلى مشرفين ومنفذين في آن واحد أو إعطائها لأقاربهم أو إعطاء قراهم أو مراكزهم الأولوية في الخدمات والمشاريع أو حالات الضمان الاجتماعي أو الصدقات التي يتم تقديمها عن طريق أعضاء المجالس المحلية، وكان من المفروض عليهم أن ينظروا بجد واهتمام إلى مهامهم ويرعوا الأمانات الملقاة على عاتقهم والتي ليس لها حدود أو نسب أو قبيلة أو حزب والعمل على تلمس أوضاع الجميع والنهوض بهم، وذلك من خلال تجردهم من الأنانية وعمل دراسة شاملة للمديريات أو الوحدات أو المراكز من جميع النواحي، فقد لاحظنا بعض المجالس المحلية وبعض الأعضاء بأنهم ليسوا بحجم المسؤولية ولا بحجم قانون السلطة المحلية ولا بحجم الحملات الإعلامية و لا حتى الدعاية الانتخابية، سواء من الأحزاب أو من المستقلين، فقد ظهروا أقزاماً حينما أقصوا أنفسهم عن مسرح الأحداث، وحينما أعفوا أنفسهم من هموم ومشاكل الناس العامة والخاصة، بل ظهرت بعض المجالس المحلية في بعض الوحدات والمديريات وكأنها مرفقاً جديداً أضيف إلى مرافقها السابقة يدار ويوجه من مكتب مدير عام المديرية إذا استدعت الحاجة إليهم إلى غير ذلك من الأخطاء والسلبيات.

وأقول لعزيزي القارئ إن هؤلاء قلة وليسوا حجة إلاّ على أنفسهم، وأن هناك ما يبعث على الطمأنينة ويبشر بالخير، وذلك من خلال ما نقرأ الكثير عن المجالس المحلية عبر هذه الصحيفة «الثورة» في باب المحافظات أو نسمع ونشاهد في الإذاعة والتلفزيون أو من خلال متابعتنا للكثير من الإنجازات في بعض المجالس، وليس ذلك بشهادتي فحسب، بل بشهادة الجميع كما في مجلسي مديريتي إب والنادرة بمحافظة إب، وغيرهما.

عموماً أحب أن أقول إنه ليس من الصعب عمل مقارنة بين المجالس المحلية من حيث النجاح أو الفشل، فالأولى نجدها تعج بالمواطنين من مختلف الشرائح الذين قدموا إليها، لأنهم وجدوها قبلتهم الأولى لحل مشاكلهم وقضاياهم وتلبية حاجياتهم ومتطلباتهم، ووجدوا في أعضائها الكفاءة والأمانة والإخلاص والعدل والتفاني في العمل، إذا قدمت إلى المجلس ترى كل مسؤول في مكتبه وعنده من العمل ما يشغله، ترى المواطنين يدخلون ويخرجون وهم مستبشرون يثنون ويدعون للمجلس وأعضائه، والثانية تراها معظم الوقت فارغة إن لم تكن مغلقة، إذا قدمت إليها لا تجد فيها سوى الحارس أو الفرّاش أو قد تجد فيها أصدقاء أو أقرباء هذا العضو أو ذاك أو قد تجد عضواً أو عضوين، ولكن لا تستطيع أن تميزهم إلاّ إذا كنت تعرفهم من قبل غير مستقرين وليس لهم عمل، وكأن المجلس قد أنهى جميع أعماله ولم يعد لديه أو عليه أية مشكلة أو مسؤولية، إذا جلست على أحد مكاتبها لا تسمع إلاّ أين فلان أو ترى بعض الناس يطل برأسه من الباب ويرجع من حيث أتى، من دخلها من المواطنين وله حاجة يخرج منها وهو يذمها إن لم نقل يلعنها، كذلك لا نعلم متى وكيف يتم الحضور والانصراف، وإن حضروا فمتأخرين لا رقيب عليهم وشعارهم «راحتي أولاً وللكعبة رب يحميها».

وفي الأخير لا يسعني إلاّ أن أقول كما قال المثل «جنت على نفسها براقش»، فالاستهتار والهزل يوم الاقتراع جلب الاستهتار والهزل إلى المجالس، وكذلك لا يسعني إلاّ أن أشكر كل عضو مجلس محلي في أي موقع كان قد قدم نفسه نموذجاً طيباً وقدوةً حسنةً في عمله وحبه لمجتمعه ووطنه، كما أشكر كل من يقول كلمة الحق أو ينشرها أو يدافع عنها حباً لمجتمعه ووطنه، فلا خير فينا إن لم نقلها ولا خير فيهم إن لم يسمعوها.

معوقات النهضة العربية

شوقي أحمد الحكيمي

□ أهم الأسباب التي أعاقت وجود نهضة وقوة ترضي الشعوب العربية رغم النقد الذاتي الذي تمارسه هذه الشعوب على أوضاعها قد لا تمارسه شعوب أخرى في العالم هو سطحية التشخيص للمشاكل التي نعاني منها والحديث عن النتائج باعتبارها أسباباً، والبحث عن مخلّص فرد أو فارس أسطوري يحل لنا جميع المشاكل ويصنع الانتصارات وعدم الإيمان بالعمل الجماعي مطلقاً، هذه الأمور يحتاج كل منها إلى إيضاح مسهب، لكني سأختصر ذلك بأمثلة بسيطة ومحددة، فالسطحية كثيراً ما نلاحظها حين نرى شبه إجماع عربي بمختلف شرائح وطبقات وتوجهات هذا المجتمع، على أن مشاكلنا تكمن في السياسات العربية، بمعنى لو تغيرت هذه السياسات لصلح كل شيء، والحقيقية، ومع يقيني أن للقيادات دوراً بالغ الأهمية في الأوضاع سلباً أو إيجاباً يمنحها موقعها إمكانات تمكنها من قيادة المجتمع إلى الأفضل أكثر مما يستطيعه غيرها، ولكن – في نظري – لو كانت المشكلة مشكلة قيادات لكان الأمر هيناً للغاية لأن أي قائد لن يخلد إلى الأبد، وقد توالت على الشعوب العربية قيادات مختلفة، ورغم أن كثيراً من الإنجازات تكون قد حققتها هذه الدولة أو تلك، إلاّ أن لقب دولة متقدمة يرضى عنها شعبها ظل بعيد المنال عن أي دولة منها، ناهيك عن المشاكل الثابتة والضربات المتقطعة التي تجعل الألم والسخط والخزي مستمراً.

إذاً المشكلة أكثر عمقاً من ذلك، فالقيادات ما هي إلاّ نتاج لشعوبها بثقافتهم وأولوياتهم وطرائق فكرهم، فالشعب الذي لا يحب كرة القدم مثلاً لن تتوقع أن تخصص حكومته أموالاً وجهداً لبناء الملاعب ودعم اللعبة، وقس على ذلك الأمور المهمة الأخرى، كالعلم والصناعة وسيادة القانون والعدالة والديمقراطية، بل حتى حين يأتي حاكم يفعل لشعبه شيئاً مهماً يخدم هذا الشعب بينما ذلك الشعب ليس لديه الوعي الكافي بأهمية ذلك الشيء، فإن ذلك الحاكم قد يواجه الكثير من المتاعب حتى يقنع شعبه بالتفاعل والاهتمام بذلك الشيء، وخذ مثلاً التوجه نحو بناء النظام الديمقراطي في اليمن الذي تبناه الرئيس علي عبدالله صالح بخطوة مدهشة وقناعة شخصية منه وكيف أن توعية الشعب بأهمية التفاعل مع هذا المشروع المهم وتفعيله قد كلف الدولة جهوداً ومبالغ طائلة، وأنا لا أقول هذا كمتابع، وإنما كمطلع عن قرب من خلال عملي السابق في اللجنة العليا للانتخابات كمدير عام للإعلام والتوعية الانتخابية، وكيف كانت القيادة السياسية تسخر للجنة كل الإمكانات لتثقيف المواطنين بهذا الأمر وحثهم على التمسك به وتربية النشء عليه مع أن ديمقراطيات العالم جاءت بطلب شعبي وبعض الشعوب دفعت أثماناً باهظة للحصول عليها، بينما تأتي المفارقة لدينا بأن السلطة هي التي تجتهد من أجلها، بل قد نجد من يظهر فجأة ليبشر بأنظمة كهنوتية ويجد من يتبعه، حتى وإن كانوا قليلين.

وإذا كانت الديمقراطية التي باعتقادي أهم ما يحتاجه العرب، وفيها علاج لمعظم مشاكلهم بما في ذلك تحقيق الوحدة العربية التي لا يمكن أن تتم بدون وجود الديمقراطية، فإذا ظلت فكراً محصوراً بين نخبة صغيرة لا يأبه بها أحد، لأن خطابها واقعي لا تستسيغه العاطفة العربية المتحمسة، خاصة في ظل النكسات العربية المتوالية واستفزازات الاعداء والفكر القائم على انتظار الفارس الأسطوري الذي لا ينقص العرب إلاّ وجوده فقط مع تراث ديني خطابي أخذ من الإسلام ما يتناسب مع الحماسيات وترك تعاليم الإسلام الأخرى ليتحول كثير من رجاله إلى ما يشبه رهبان أوروبا في العصور الوسطى حين أسقطوا أوروبا ألف عام، وهكذا حتى لو كان قادة الأمة سيئين فهم نتاج لهذا الفكر، بل حين يوجد قائد يفكر في إصلاح أمر من الأمور فإن عليه أن يخاطر بمواجهة متاعب لا حصر لها، حتى لو كانت رؤاه مقبولة، لكن الفكر الذي لدينا لا يؤمن بالعمل الجماعي المتكامل، فمثلاً على رئيس بلدية أي مدينة أن يتحمل مسؤولية جعلها مدينة تشبه باريس، ولكن ليس من مهمة أي واحد منا أن يلتزم بما يلتزم به المواطن في باريس أو أن يبتكر كما يبتكر الطالب في إحدى جامعات ألمانيا أو أن يبدأ بنفسه في احترام الأنظمة أو الحفاظ على المال العام أو الإخلاص والإتقان في العمل أو حتى عدم تقديم الرشوة للغير ثم الاستماتة من أجل أخذ حقه إن أعاقه ذلك عن أخذ حقه، ولا أحد ينظر إلى الخطوات الموصلة إلى الأفق، فالجميع ينظرون إلى الأفق وحسب، ولذلك لا أحد يصل إليه، وقادة الرأي هم – أيضاً – لا يتحدثون إلاّ عن الأفق، أما الخطوات فهي حكاية تاريخية مؤثرة أو بيت شعر يلهب الحماس أو عبارة مسجوعة لاتخرج منها بشيء ثم تستمع لمن يحدثك عن أن ضعفنا ناتج عن غياب الوحدة العربية، وهذا كلام جميع وأنا من عشاق الوحدة ولكن تشرذمنا نتيجة وليس سبباً، ففي الماضي وجدت القوة فأوجدت الوحدة، ولأن الديمقراطية لم تكن قد اخترعت في ذلك الوقت، فما لبثت تلك الوحدة أن تلاشت، والآن نحتاج للديمقراطية لإعادة الوحدة، ومع ذلك فحتى غياب الوحدة ليس عذراً، فبريطانيا، تلك الجزيرة الصغيرة، استولت ذات يوم على نصف العالم بسبب ما وجد فيها من علم وبناء ونظام وحرية فكرية وديمقراطية، والأهم من ذلك إخلاص أبنائها لبلدهم، حتى أن الواحد منهم كان يخاطر بالذهاب إلى الأدغال الموحشة في أفريقيا أو سواها ليمنح بلده مجد اكتشاف الجديد أو ليؤسس لبلده موطئ قدم على مناجم الذهب والماس، إنها روح المبادرة والابتكار والانتماء، وبالمقابل لا يسمح – أيضاً – لأحد في بلده أن يسلبه حقوقه التي فطره الله سبحانه وتعالى عليها، وحين وجد الكثيرون الذين يفعلون ذلك دون أن ينتظر أحدهم ما سيفعله الآخر وحين يبحثون عن النصر يبحث عنه الجميع، عمال المناجم والمهندسون والعسكريون والقادة والمفكرون والأدباء وقادة الرأي، ويأتي النصر، وهكذا فإن المخلّص الذي ينتظره العرب هو أن يبدأوا بمراجعة تفكيرهم كشعوب ومعرفة نواقصهم وما عليهم فعله، وألاّ يعبروا الجسور قبل أن يصلوا إليها، وإلاّ فإن الجلابيب وإطلاق اللحى لن يدلل أننا صرنا أفضل إسلاماً، وانتشار أجهزة الكمبيوتر وبناء ناطحات السحاب لن يجعلنا دولاً عصريةً متقدمةً وتغير القادة لن يغير موقعنا في المعركة.

عموماً أنا متفائل، بل ومستبشر بأن عصر التنوير الذي يحتاجه العرب قد بدأ بوجود الإعلام الحر الذي فرضته الفضائيات، وإن حملت بعض القنوات بذاءات ما كان لينقصنا وجودها.

بعض الملاحظات

د/ عبدالله الفضلي

الأولى: إزالة عاكس السيارات كان ضرورة وطنية:

● لقد تعودنا نحن منظومة العالم الثالث- ومن ضمنها بلادنا- على السير في الإتجاه المعاكس للأشياء وللظواهر، حيث تستخدم الأشياء الجميلة ونستغلها أسوأ استغلال وهي الاشياء التي نمتلكها ونستخدمها على عكس ماصُنعت من أجله ونمضي في حياتنا ضد تيار العالم المتقدم.

● فنحن على سبيل المثال نستخدم المبيدات الحشرية أسوأ استخدام وبنوع من الإفراط تحت مظلة الجشع والإثراء السريع، ونستخدم التلفونات المحمولة أسوأ الاستخدام ، كما نستخدم الإنترنت أسوأ الاستخدام أيضا، ونستخدم السيارات الفارهة أسوأ الاستخدام وكذلك السلطة والوظيفة والمهنة. وهكذا نسيء إلى أنفسنا وإلى مجتمعنا ونعطي للآخرين ذريعة لانتقادنا وصورة سيئة وممقوتة عن تصرفاتنا وأحوالنا.

● وقد استعمل البعض السيارات العاكسة الفارهة أسوأ استعمال و جعلوها ملاذا ومفرا من القانون لارتكاب المفاسد والمخالفات والتهريب والخطف والنهب والتقطع والشطح والنطح والغطرسة، وهم يتخفون خلف هذه الزجاجات العاكسة حيث لانعرف من هم ولا كيف صورهم؟

● ولقد كان لقرار وزارة الداخلية بإزالة هذا العاكس من جميع أنواع السيارات أثره الكبير عند جميع المواطنين على مختلف مستوياتهم ومشاربهم وانتماءاتهم الاجتماعية والسياسية طالما أن القرار كان معمما على الجميع وبلا استثناء وتم تطبيقه من قبل الجميع وهم راضون وملتزمون وبلا تذمر أو سخط وكان لصدور تطبيق هذا القرار أثره في اظهار قوة الدولة وقوة القانون.

الثانية: الانتماء إلى الجمعيات والاتحادات:

● هناك قليل من الناس ممن يحب المشاركة في عضوية الجمعيات الخيرية والاتحادات المهنية والانشطة الاجتماعية وغيرها من الانشطة وذلك بغرض وهدف المشاركة والمساهمة الايجابية والفعالة في دفع مسيرة الجمعية أو الإتحاد أو النادي الاجتماعي والرياضي ودون تفاخر أو منّ أو تعالٍ أو مزايدة لما يقوم به هذا العضو من أعمال خيرية إلا خدمة للآخرين ودون الانتظار للمكاسب التي سيجنيها من تلك العضوية.

● إلا أن هناك في المقابل اشخاصا كثيرين يحاولون الانتماء إلى أكبر عدد ممكن من الجمعيات والاتحادات والأندية والمجالس و يصبح عضوا بارزا في كل جمعية أو نادٍ أو مجلس ولكن ليس بهدف خدمة الناس خدمات إنسانية واجتماعية ولكن فقط من أجل التفاخر بهذه الانتماءات أمام الآخرين وتضمينها في شهاداته وخبراته حتى تتحول إلى نياشين تعلق على صدره مما يوحي للآخرين بأنه قد اصبح شخصية اجتماعية بارزة وصاحب باع طويل في الأعمال الاجتماعية والانشطة الأخرى وهي مجرد شهادات وكروت تعضّد صاحبها وتشد من أزره إذا ماتقدم لإحدى الوظائف العامة أو العليا بينما إسهاماته وإنجازاته في هذه الجمعيات أو الاتحادات لاتكاد تذكر فهم يحبون أن يحمدوا على أشياء لم يقوموا بها.

الثالثة: مصرع عمود كهربائي بعد ولادته:

● تقوم أمانة العاصمة ومجلسها المحلي بجهود حثيثة ومضنية مشكورة بإنارة شوارع أمانة العاصمة في محاولة لإظهار العاصمة بالمظهر الحضاري اللائق ولكن وبمجرد تركيب عدد من أعمدة الإنارة في الشوارع الرئيسية كشارع تعز بعد توسعته وإنارته إلا وقد أصبح ذلك العمود صريعا على الأرض ولم يتم الإنتهاء بعد من تركيب الاضاءة وذلك من قبل العابثين من سائقي الشاحنات والمركبات وباصات نقل الركاب المتهورين وأنصاف المجانين، وبمجرد الاصطدام بعمود الكهرباء يلوذون بالفرار سواء تحت جنح الظلام وغياب المرور أو في وضح النهار وفي حضور المرور

● فلماذا لايتم الإمساك بهؤلاء السائقين العابثين وتغريمهم مبالغ أضعاف ثمن العمود الكهربائي الواحد أو تقديمهم إلى محكمة المرور ليكونوا عبرة للآخرين حتى نضمن عدم تكرار مثل هذه المشاهد التي نراها كل يوم في شوارع العاصمة.

● وقد تعودنا ان أي عمود خاص بالإضاءة يلقى مصرعه على يد احد السائقين ينزع من مكانه ولايتم غرس عمود كهربائي جديد مكانه مما يؤدي إلى الاختلال في الاضاءة؟

وجهة نظر

الأسعار!

إبراهيم المعلمي

■ أسعار الدولار ثابتة منذ أمد بعيد..والأوضاع الاقتصادية مستقرة والحالة الأمنية في أفضل حالاتها ..والسؤال المحير هو: كيف تتصاعد اسعار المواد الاستهلاكية والغذائية على وجه الخصوص بصورة سرية وسريعة وبشكل يومي تقريبا..؟

● قد لايكون المسؤولون المعنيون مدركين لهذه التطورات والمتغيرات السعرية في السوق لأنهم لايتسوقون او بمعنى آخر لأنهم لايشترون حاجياتهم وبقالتهم الخاصة بأنفسهم..ثم ان الزيادات السعرية التي تتراوح مابين ٢٠-٣٠٪ لبعض المواد الغذائية ،لاتشكل الشيء الكبير بالنسبه لهم.

● لكن هذه الزيادات تقصم ظهر المواطن البسيط ويتضرر منها الموظف ذو الدخل تحت المحدود..خاصة إذا مأأضفنا الى هذه المعاناة السعرية ايجارات المنازل وفواتير الماء والكهرباء والتلفون..ومصاريف المدارس ومكافحة الامراض الشتوية.

● مايزيد الأمر غموضا هو ارتفاع اسعار الادوية بنسبة كبيرة خلال أيام قليلة واستمرار ارتفاعها من اسبوع لآخر.. وهو مالايمكن تفسيره، الامر الذي يدعونا للتساؤل الجاد حول هذه الحركة السعرية التي تمر بصمت ويجعلنا نتريث كثيرا قبل ان ننحى باللائمة على التجار صغارهم وكبارهم ،وقبل ان نصب جام غضبنا وسخطنا على الجشع والجشعين.

● لست وحدي من يثيرهذا الموضوع.. بل إنني اتعمد عدم الخوض في مثل هذه المسائل ولو أني أول المتضررين..حتى لاأثير حفيظة المجتهدين والمفسرين والمحللين والمتربصين..وهم كثر!! لكن ضغط الشارع واسئلة الناس واتصالاتهم التي لاتنقطع حول هذه القضية ،وضعتني امام مسئولية نقل هذه الاسئلة لعل احدا من القطاع الحكومي اوالخاص يملك الاجابة ويجيد التفسير المقنع لهذه الظاهرة.

شحة الماء.. الخطر المحدق بحياتنا

حاتم علي المهدي

■ يعُد الماء ضمن أهم مقومات الحياة، وبدونه لا تقوى الكائنات على العيش، وحقيقة الواقع المائي في اليمن تبعث مخاوف عديدة لعل أهمها وأخطرها هو كيف سيكون مستقبلنا القادم بدون الماء..

أننا كمجتمع يجب علينا أن نعي الخطر الذي يوشك أن يقضي على آمالنا في الحياة..

في الفترات السابقة كانت اليمن خضراء واستقر وصفها في مخيلة العالم بلداً خضراء ويمناً سعيدة ويعزى الفضل في ذلك لوجود الماء بكميات استطاع الإنسان معها إن يزرع الأرض، لكن الحال تبدل وبدأ الإنسان في إهدار الماء عن طريق وسائل ري تقليدية تمثلت بغمر الأراضي المزروعة بكميات كبيرة من الماء، ولا يزال هذا الاستهتار قائماً إلى هذه اللحظة..

الغريب أن الناس من المزارعين لا يدركون هذا الخطر رغم نقص الماء في أحواضهم بشكل ملحوظ.

ونتج عن ذلك ترك مساحات كبيرة من الأرض بدون زراعة نظراً لنقص الماء عنها مما أدى إلى يباس الكثير من الأراضي وجفاف العديد من الآبار.

وعلى مستوى الريف اليمني عانت الكثير من المناطق اليمنية في العام الماضي من شحة كبيرة في المياه مما عكر صفو حياة الناس وظهر واقع جديد أدرك الناس من خلاله أنه لا بد من عمل حلول ولو خاصة وأثمر ذلك الجهد وبدأ الناس بعمل الحلول التي تبقيهم على الحياة..

ومن ضمن المناطق التي عانت على مدى سنتين كاملتين من انعدام الماء وصاب العالي والسافل ، وعتمه، وريمة، وشرعب، وحجة، والعديد من أرياف اليمن رغم أنها مثلت على مدى عقود من الزمن المناطق اليمنية لما تتميز بها من خضرة وجمال.

ومن ضمن الحلول التي عملها أبناء المناطق المتضررة من نقص المياه وخصوصاً المناطق التي سلف ذكرها برك لحفظ مياه الأمطار وقد حلت بعضاً من المشكلات أهمها ما يخص مياه الشرب الخاصة بالناس..

إلا أن الدولة وبتشجيع من رئيس الجمهورية المشير علي عبدالله صالح تعمل منذ فترة على تشجيع بناء الحواجز المائية والسدود والكروف «البرك الصغيرة» لكي تحد من العجز في المياه.

وتنفذ حالياً العديد من المشاريع بدعم كبير من الدولة لكن يجب إعطاء الأولوية للمناطق التي تعاني من شحة المياه وظهرت مشكلاتها كواقع جلي محفوف بالألم.

إذن الحلول لا تكمن سوى بزيادة عمل الحواجز المائية التي تمكننا من العيش.

خطوات عملية جادة يجب القيام بها كي نحمي أنفسنا من هذا الخطر ، وحملات توعوية تحذر الناس من الإسراف في الماء أمر أيضا مهم ومطلوب.

الماء في عواصم المدن

كشف الخطر المائي عن صورته الحقيقية في مدينة تعز منذ سنوات وعانى الناس وما يزالون الهم الحقيقي بصعوبة الحصول على الماء..

والملفت للنظر إن مراسلين يمنيين للفضائيات العربية والعالمية يحذرون من نفاد الماء في المدن الرئيسية عن طريق برامجهم التي تصور المعاناة..

قبل أيام بثت قناة الحرة الفضائية الأمريكية لمراسلها في اليمن ضمن برنامج «مجازين» صورة مؤلمة لمواطني مدينة تعز وهم يبحثون عن الماء بوسائل بسيطة جداً وبمشقة بالغة يحصلون على الماء غير الكافي لتسهيل أمور حياتهم المعيشية طبعاً مثل هذه البرامج كانت الفضائية اليمنية حرية ببثها أمام الناس كجانب توعوي يرشد الناس بعدم الإسراف في الماء كونه المقوم الرئيسي للحياة.

فلا بد من عمل كل الاحتياطات التي تجعل الناس سيما في المدن يحسون بالخطر من حولهم ، فصنعاء تستنفد مياهها الجوفية بشكل عشوائي ومفرط وهذا ما ينذر بكارثة حذر منها الباحثون في ظرف زمن قياسي إذا استمر الإفراط بهذا الشكل المخيف..

فقطرات الماء التي حوتها الأرض منذ آلاف السنين استهلكها الإنسان بعشرات السنين السبب الأوحد هو عدم الإحساس من قبل الناس والمزارعين بحجم المشكلة والغريب أن إعلامنا المرئي خصوصاً لم ينبه الناس لهذا الخطر سوى ما تتضمنه بعض النشرات من أخبار تخص خطر نفاد الماء على شكل أخبار عابرة وإحقاقا للحق فإن إذاعة صنعاء غالباً ما تخصص برامج للحث على المحافظة على الماء من أمثال برنامجها الذي يقدم يوم الجمعة تحت اسم «استراحة الجمعة» الذي يقدمه القدير علي السياني وبعض البرامج الأخرى تهتم بالتحذير بخطر الماء الذي أصبح واقعاً ملموساً في حياة المجتمع اليمني خصوصاً في صنعاء التي تعرضت أحواضها للحفر العشوائي الجائر.

ويبقى أمامنا الجانب التوعوي في المدرسة وفي الشارع وفي المسجد في كل الأماكن التي يجتمع فيها الناس، علينا جميعاً كل من موقعه التوعية من الإفراط في استنزاف الماء.